مركز حماية لحقوق الإنسان
Hemaya Center for Human Rights

التاريخ: ١٩/٣/ ٢٠١٦

هام

- وفد فلسطيني يبحث مع "الجنائية" اليوم ملفي الاستيطان والعدوان على غزة
- اسرائيل تبحث الاحد مشروع قانون لتطبيق حكم الإعدام على الفلسطينيين

قضايا حقوقية وقانونية دولي

- "إسرائيل" ترضخ للبرازيل وتتراجع عن تعيين مستوطن في منصب سفير

انتهاكات الاحتلال

- استشهاد شاب طعن جنديًا قرب "الإبراهيمي" بالخليل
- الإحتلال يطلق رصاصا محرما دوليا يتفتت داخل الجسد
- ١٠ إصابات في مواجهات مع الاحتلال على حدود غزة

انتهاكات وقضايا داخلية

- حراك المعلمين يهدد بالتصعيد خلال الأيام القادمة
- الهيئة المستقلة تدين اقتحام مقر نقابة المحامين في غزة

الأسرى

- الاحتلال يعتقل ٣ فتية ويستدعي ٩شبان ببيت لحم

القدس

- تركيب كاميرات المراقبة داخل المسجد الاقصى خلال ايام

الاستيطان

- مختصان: الاحتلال استولى على أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية

قضايا حقوقية وقانونية دولية

- **وفد فلسطيني يبحث مع "الجنائية" اليوم ملفي الاستيطان والعدوان على غزة**

من المقرر أن يجتمع اليوم في عَمَّان، وفد فلسطيني مع وفد من المحكمة الجنائية الدولية، لبحث ملفي الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، والعدوان الذي شنه الاحتلال على قطاع غزة في يوليو/تموز ٢٠١٤، بحسب عضو اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة، د. مصطفى البرغوثي .

وقال البرغوثي، في حديثه لصحيفة "فلسطين"، إن الوفد الفلسطيني المكون من أعضاء من اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع "الجنائية"، سيلتقي وفد الأخيرة بناء على طلبها.

وأوضح البرغوثي، أن "الجنائية" طلبت هذا اللقاء، "في إطار عملية الفحص الأولي الذي تجريه لكي تقرر فتح تحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها (إسرائيل."(

وتابع: "إن الاجتماع سيعالج أمرين، أولهما موضوع العدوان الأخير على غزة، وجرائم الحرب التي ارتكبت (من قبل الاحتلال) خلاله، وتقديم أدلة قاطعة على ذلك."

وأوضح أن الأمر الآخر الذي سيعالجه اللقاء، هو "موضوع الاستيطان باعتباره جريمة حرب مستمرة."

وكان عضو اللجنة الوطنية، والناطق باسمها د. غازي حمد، قال في تصريحات سابقة لصحيفة "فلسطين"، بشأن فتح تحقيق من قبل المحكمة الجنائية في جرائم الاحتلال، إن "هذه المسائل فيها إجراءات كثيرة ومعقدة لدى المحكمة، وعندها ما يسمى بالمراحل الأولى والثانية والثالثة، وكيفية بداية تحقيق وبناء على المعلومات والبيانات المتوفرة."

ويشار الى أن فلسطين أصبحت عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية، بدءًا من الأول من أبريل/ نيسان ٢٠١٥، وذلك بعد أن وقع رئيس السلطة محمود عباس، على الانضمام إليها في ٣١ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٤.

- **"إسرائيل" ترضخ للبرازيل وتتراجع عن تعيين مستوطن في منصب سفير**

رضخت "إسرائيل"، أمام رفض البرازيل للسفير "الاسرائيلي" الذي عيّنه بنيامين نتنياهو في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، وهو رئيس مجلس المستوطنات الأسبق المتطرف داني ديان؛ ولم تنفع التهديدات "الإسرائيلية" بخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع البرازيل، في حال أصرَّت الأخيرة على موقفها.

وأعلن رئيس الوزراء نتنياهو وبصفته وزيرا للخارجية أمس الخميس، عن تنازله عن تعيين ديّان سفيرا لـ"إسرائيل" في البرازيل. في حين نشرت الخارجية "الإسرائيلية"، عطاء جديدا لإشغال هذا المنصب.

وقد نشبت الأزمة بين "إسرائيل" والبرازيل، منذ شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، بعدما أعلنت الحكومة والرئاسة البرازيلية، رفضها لاستقبال السفير "الإسرائيلي" الجديد، الذي كان حتى قبل عامين، رئيسا

لمجلس مستوطنات الضفة الغربية، وأكدت البرازيل أن قبولها بهذا التعيين، يعني تماشيها مع المشروع الاستيطاني "الإسرائيلي" وتأييده.

وقال عمانوئيل نخشون، المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، في تصريح مقتضب أرسل نسخة منه للأناضول: "يمكنني أن أؤكد أن وزارة الخارجية نشرت إعلاناً جديداً لمنصب سفيرها في البرازيل."

ودرجت العادة في إسرائيل، أن تنشر وزارة الخارجية إعلانات لشواغر سفراء في الدول الغربية، ومن ثم تختار من بين الأسماء من تراه مناسباً لهذا المنصب، وتبلغ بقرارها الدول المعنية، توطئة لتقديم أوراق الاعتماد.

وديان هو من أصل أرجنتيني، وهاجر الى "إسرائيل" في العام ١٩٧١، وهو مستوطن في منطقة نابلس في الضفة، وتولى قبل سنوات رئاسة مجلس المستوطنات، ويُعد من أبرز قادة المستوطنين في الضفة.

ويقيم دايان في مستوطنة "معاليه شومرون" شمال الضفة، ويعتبر من أبرز الداعمين للاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

انتهاكات الاحتلال

- **اسرائيل تبحث الاحد مشروع قانون لتطبيق حكم الإعدام على الفلسطينيين**

ذكرت الإذاعة العبرية في تقرير لها اليوم الجمعة، أن اللجنة الوزارية لشئون التشريع في الكنيست الإسرائيلي ستناقش الأحد المقبل مشروع قانون ينص على فرض حكم "الإعدام" بحق الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات قتل لإسرائيليين.

وقالت الإذاعة في التقرير إن مشروع القانون ينص على أن كل فلسطيني أدين بقتل إسرائيلي خلال عملية يحكم عليه بالإعدام، كما ينص مشروع القانون على أنه لن يطلب من المحكمة العسكرية إصدار الحكم بإجماع القضاة وإنما بالأغلبية.

كما سيتضمن القانون عدم إمكانية تخفيف حكم الإعدام للشخص المدان.

جدير بالذكر أن إسرائيل لا تطبق حكم الإعدام ، غير أنها تفرض سنوات سجن طويلة تصل إلى ١٠٠ عام في حق منفذي العمليات الاستشهادية.

- **استشهاد شاب طعن جنديًا قرب "الإبراهيمي" بالخليل**

استشهد شاب صباح السبت جراء إطلاق قوّات الاحتلال الإسرائيلي الرصاص بكثافة عليه قرب حاجز أبو الريش في محيط المسجد الإبراهيمي وسط مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة.

وأكدت وزارة الصحة في بيان مقتضب لها استشهاد الشاب الذي لم تعرف هويته بعد.

وادّعى الاحتلال أنّ الشاب طعن جنديًا من قوّات ما يسمّى ب"حرس الحدود" المتواجدين على الحاجز، مشيرة إلى أنّ إصابته في عنقه، وجرى نقله لمشفى هداسا عين كارم بمدينة القدس المحتلة.

- **الإحتلال يطلق رصاصا محرما دوليا يتفتت داخل الجسد**

تقدمت المحامية الحيفاوية نائلة عطية بدعوى تمهيدية لمحكمة العدل العليا الاسرائيلية ضد الجيش والشرطة وحرس الحدود الاسرائيلية لإستعمالها نوعاً من الرصاص المحرم دولياً في مواجهاتها وقتلها ابناء الشعب الفلسطيني.

وبموجب المعلومات التي تضمنتها الدعوى فان الرصاص الذي استعمل في غالبية الحالات وأدى الى الاستشهاد على الحواجز ونقاط التّماس لم يعرف مخرجا من الطرف الآخر للجسد، بل تفتت داخل الجسد بفعل تغيّر الحرارة بمجرد اختراقه الجسد وتحول الى شظايا رصاص صغير تقطع كل ما يصطدم بها من اعضاء وشرايين وتحول دون انقاذ حياة المصاب بها.

واكدت المحامية عطية ان هذا الرصاص محرم دوليا استعماله ضد المدنيين العزل بموجب اتفاقية لاهاي لسنة ١٨٩٩ مهما كانت الحالات وشدة المواجهة ، واستعماله بحد ذاته يعتبر جريمة بغض النظر عن حيثيات الحدث، ويستخدم فقط في الحروب بين الجيوش المحصنة، ولصيد الحيوانات المفترسة في الغابات.

واعدت المحامية نائلة عطية هذه الدعوى معتمدة على عدة حالات وتقدمها دليلاً على هذه الجرائم مهما كانت شبهة الانسان ناهيك عن ان مَن اعتمدت حالاتهم تتحدى ان تكون الكاميرات الاحتلالية في المواقع العاملة على مدار الساعه قد وثقت اي من تلك الحالات لتثبت صدق الادعاء الاسرائيلي ان الضحايا كانوا مهاجمين مقاومين للاحتلال.

وتنتظر المحامية عطية تسلم وجهة نظر متخصص في السلاح تفيد ما ورد اعلاه لتعتمده.

وتقدم دعواها ضد وزيري جيش الاحتلال موشيه يعالون، والأمن الداخلي غلعاد أردان، وتطالبهما باتخاذ قرار فوري لوقف استخدام هذا الرصاص.

في جعبة المحامية عطية اكثر من ملف موثق بالصور والشهادات والتقارير الطبية تؤكد أن الشهداء الذين اعتمدت قضاياهم لم يقوموا حتى بأي أعمال مقاومة، سواء الطعن بالسكين أو الدهس، كما يدعي الجيش، بل اعتدى عليهم الجنود وحرس الحدود.

- **١٠ إصابات في مواجهات مع الاحتلال على حدود غزة**

أصيب ١٠ مواطنين مساء اليوم الجمعة في مناطق متفرقة من قطاع غزة، بالرصاص الحي والغاز المسيل للدموع، خلال مواجهات مع جنود الاحتلال.

وأشار المتحدث باسم وزارة الصحة بقطاع غزة أشرف القدرة، إلى إصابة مواطن بالرصاص الحي شرق مخيم البريج، وأخر بمنطقة الفخاري، وثلاثة إصابات شرق حي الشجاعية، بينما أصيب ثلاثة مواطنين بالقرب من معبر بيت حانون.

ومنذ اندلاع انتفاضة القدس في الأول من أكتوبر العام الماضي، تشهد غالبية المناطق الحدودية في قطاع غزة، مواجهات بين شبان وجنود الاحتلال يوم الجمعة من كل أسبوع.

انتهاكات وقضايا داخلية

- **حراك المعلمين يهدد بالتصعيد خلال الأيام القادمة**

هدد حراك المعلمين بالضفة الغربية المحتلة بالعودة للتصعيد خلال الأيام القادمة إذا لم يعدل نظام اختيار أعضاء اتحاد المعلمين بطريقة يصبح فيها كل معلم قادر على الترشح والانتخاب.

وأعلن حراك المعلمين الذي يمثل صوت المعلمين في محافظات الضفة الغربية، في بيان له، رفضه الالتفاف على المبادرة التي طرحها الرئيس محمود عباس والتي أنهت الإضراب الذي استمر لمدة شهر، بعد قيام الحكومة بتعيين اتحاد دون الرجوع للمعلمين، مع أن المبادرة نصت على حل قضية الاتحاد بطريقة ديمقراطية.

وفي ذات السياق، رفض الحراك برنامج التعويض والتوجه إلى المدارس أيام السبت قبل الاستجابة لمتطلبات المرحلة وتحقيق التمثيل الحقيقي للمعلمين بانتخاب اتحاد بالطريقة الديمقراطية النزيهة.

ودعا الحراك جموع المعلمين إلى وقفة بمدينة رام الله يوم الثلاثاء القادم الساعة الثانية عشرة، على أن يعلق الدوام بعد الحصة الثالثة من أجل الضغط لتعديل نظام الاتحاد ووقف سياسات الضغط على المعلمين، وإطلاق سراح من تم اعتقالهم على خلفية الإضراب، والعودة عن العقوبات التي طالت عددا من المعلمين مثل الإنذارات.

وأكد الحراك على الوقوف بجانب طلاب الثانوية العامة، مطالبا بحل قضية التعويض وعدم زيادة الضغط على الطلاب وكبتهم نتيجة الإضراب الذي تتحمل مسؤولية الحكومة، بحسب بيان الحراك.

- **الهيئة المستقلة تدين اقتحام مقر نقابة المحامين في غزة**

ادانت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان قيام أفراد الشرطة في قطاع غزة بمرافقة موظفي ديوان الرقابة الإدارية والمالية صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٣/١٦ باقتحام مقر نقابة المحامين في مدينة غزة.

ووفقاً لتوثيقات الهيئة، فقد دخل موظفو ديوان الرقابة والإدارية والمالية مقر النقابة وطالبوا المدير الإداري فيها بتسليمهم التقارير الإدارية والمالية لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ وما سبقها، الأمر الذي تسبب في حدوث حالة من التوتر داخل النقابة التي احتشد فيها عدد من المحامين.

ورأت الهيئة أن دخول مقر النقابة بقوة شرطية دون قرار قضائي يشكل انتهاكاً للإجراءات القانونية واجبة الإتباع في آليات الرقابة والمتابعة على النقابة التي تتمتع باستقلال إداري ومهني، وتمثل قيمة اعتبارية ومعنوية للمحامين الفلسطينيين بصفتهم أعوان العدالة، وترى الهيئة بأنه كان ينبغي استنفاذ آليات المتابعة القانونية والإجرائية، وعدم اللجوء إلى هذه الطريقة التي من شأنها أن تؤسس لمرحلة سلبية تطال جميع المؤسسات العامة لا سيما أنها تنطوي على مساس بمبدأ سيادة واحترام القانون. كما يشكل تدخل الشرطة بالقوة الجبرية انتهاكاً لقانون الإجراءات الجزائية، وخروجاً عن صلاحيات هيئة الرقابة الإدارية والمالية، والشرطة.

واكدت الهيئة في هذا السياق أنه على الرغم من حق موظفي ديوان الرقابة الإدارية والمالية التدقيق والرقابة على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إلا أن هذه الصلاحية تستوجب احترام أصول وإجراءات حددها القانون، وأن صفة الضبطية القضائية التي خولها القانون لموظفي هيئة الرقابة الإدارية والمالية، تستوجب عليهم تسجيل محاضر ضبط بالمخالفات، إن وجدت، وإحالة محاضر الضبط إلى النيابة العامة لاتخاذ المقتضى القانوني، وفي حال تواصل امتناع أي جهة عن تقديم المستندات اللازمة لديوان الرقابة الإدارية والمالية فإن للديوان الحق في اللجوء إلى القضاء لاستصدار أمر بالتنفيذ وفق القوانين السارية.

وعليه، دعت الهيئة إلى عدم تكرار هذا الأمر، واحترام الإجراءات القانونية بموجب قانون الإجراءات الجزائية وقانون ديوان الرقابة الإدارية والمالية.

الأسرى

- **الاحتلال يعتقل ٣ فتية ويستدعي ٩شبان ببيت لحم**

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم السبت، ثلاثة فتية من قرية حوسان، وسلمت تسعة مواطنين من عدة مناطق في بيت لحم جنوب الضفة الغربية المحتلة، بلاغات لمراجعة مخابراتها.

وأفاد شهود أن قوات الاحتلال اعتقلت الفتية: عبد العزيز باسم حمامرة (١٥عامًا)، وسهيل محمد سباتين (١٦عامًا)، ومحمد علي شوشة (١٥عامًا)، بعد أن داهمت منازل ذويهم وفتشتها.

وأشاروا إلى أن قوات الاحتلال سلمت تسعة مواطنين من عدة مناطق ببيت لحم، بلاغات لمراجعة مخابراتها في مجمع مستوطنة "غوش عتصيون"، وهم: معاذ سليمان العمور (٢٠عامًا) من بلدة تقوع، وإبراهيم يحيى دعامسة (٣١ عاما)، من مخيم الدهيشة، وصامد نمر العتيق (٢٢ عاما)، وداود قاسم الازرق (٢١ عاما)، وكلاهما من مخيم عايدة.

وكذلك محمد جمال أبو جلغيف (٢٧عامًا)، وعماد عبد الغني سلهب (١٧ عاما)، وبدر خالد صلاحات (٢٢ عاما)، ومراد عبد الرحيم سلهب (٤٢ عاما) من مدينة بيت لحم، وعبود خضر نواوره (٢١ عاما) من منطقة جبل الموالح.

القدس

- **تركيب كاميرات المراقبة داخل المسجد الاقصى خلال ايام**

أكد وزير الدولة الاردني لشؤون الاعلام الدكتور محمد المومني ان الاردن يهدف من وراء تركيب الكاميرات في الحرم القدسي الشريف الى توثيق الانتهاكات والاقتحامات الاسرائيلية لهذه المقدسات الاسلامية، وتمكين مليار و٧٠٠ مليون مسلم من متابعة ما يجري في ساحات الاقصى عبر شبكة الانترنت.

وشدد المومني خلال لقاء مع التلفزيون الاردني مساء امس، على موقف الاردن بقيادة الملك عبدالله الثاني باعتبار حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس الشريف خط احمر، لافتا الى تسخير الدولة الاردنية لكامل امكاناتها لترجمة هذا الموقف الملكي الثابت تجاه حماية المقدسات.

واشار الى انه سيتم تركيب الكاميرات خلال الايام المقبلة لتغطية ساحات الحرم القدسي الشريف، مؤكدا انه لن يتم تركيب الكاميرات داخل المساجد لان الهدف منها توثيق الانتهاكات الاسرائيلية.

وبين ان دائرة اوقاف القدس التابعة لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ستكون مسؤولة عن متابعة الكاميرات التي ستغطي مساحة ١٤٤ دونما من خلال غرفة مراقبة، مشيرا الى الاهمية المعنوية والدينية والقانونية لمثل هذه الخطوة الهادفة الى حماية المقدسات من اية انتهاكات اسرائيلية.

وقال ان الكاميرات تم شراؤها ومعاينتها من قبل المهندسين، حيث سيتم متابعة عملية التركيب من خلال تقارير ميدانية يقدمها موظفو دائرة اوقاف القدس بشكل مستمر حتى يتمكن الجميع من القيام بواجبه على اكمل وجه. ونفى الادعاءات المضللة بان الكاميرات قد تستخدم بالقبض على المرابطين ، مشيرا ان لا منطق بمثل هذه الادعاءات، فاسرائيل لديها كاميرات تراقب الحرم القدسي الشريف من خلالها وتستخدم

طائرات مراقبة ايضا، كما ان المتطرفين اليهود اعترضوا على تركيب الاردن للكاميرات لان هدفها توثيق اي اعتداء ووضع اسرائيل امام مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي. واكد المومني على ان تركيب الكاميرات سيساعد الاردن سياسيا ودبلوماسيا وقانونيا اذا لزم الامر لجوئه الى القانون الدولي في حال وقوع انتهاكات اسرائيلية على الحرم القدسي الشريف، لافتا الى ان هذه الكاميرات تعتبر عامل حسم خاصة في ظل الادعاءات الاسرائيلية المتواصلة بعدم مسؤوليتها عن الاقتحامات التي حصلت في اوقات سابقة.

وعبر عن قناعة الاردن بان القانون والمجتمع الدوليين يقفان في صفه لمنع اسرائيل من المس بالمقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس الشريف انطلاقا من الوصاية الهاشمية على تلك المقدسات، ورفض قيام اسرائيل بصفتها دولة احتلال احداث اي تغيير على واقع تلك المقدسات.

وقال المومني" كانت اسرائيل تنكر دائما مسؤوليتها عن اي اقتحام وتلقي الاتهام على الجانب الفلسطيني، وبالتالي فان الكاميرات ستفضح اي ادعاءات او تشويه للحقيقة."

واكد ان الحرم القدسي الشريف وقف اسلامي خالص واسرائيل هي الدولة المحتلة، لافتا الى ان اسرائيل لن تكون آمنة اذا ما استمرت باستفزاز مشاعر مليار و ٧٠٠ مليون مسلم بالاعتداء على المقدسات.

واشار الى ان الاردن يعتبر رأس حربة الامتين العربية والاسلامية في الدفاع عن المقدسات في القدس الشريف، كما قدم للقضية الفلسطينية ما لم تقدمه اية دولة اخرى، مذكرا بالوصاية الهاشمية على تلك المقدسات والاعمارات المتتالية للمسجد الاقصى. وقال المومني :"ما يهمنا ان تكون الرؤية الاردنية واضحة في هذا المجال سواء لدى الرأي العام الاردني او لدى اشقائنا الفلسطينيين الذين يدعموننا في هذا التوجه، وامام العالم الاسلامي، بان الهدف الرئيس من تركيب الكاميرات هو توثيق اي انتهاك اسرائيلي وعدم الخوض في اي نقاشات بالمسؤولية عن مثل هذه الاعتداءات في حال حصولها."

وقال وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور هايل داوود في تصريح لـ"الرأي" الاردنية، امس ان الوزارة انتهت من الإجراءات والدراسات الفنية للتركيب وستباشر خلال ايام بمرحلة البنية التحتية كتمديد الأسلاك الكهربائية وغيرها.

الاستيطان

- **مختصان: الاحتلال استولى على أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية**

تشهد وتيرة الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية والقدس تسارعًا ملحوظًا، إلى أن وصل مجمل الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال حتى اللحظة أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية، وفق مختصان.

وبحسب ما قاله المختصان لصحيفة "فلسطين"، أمس، فإن "الاحتلال الإسرائيلي يهدف من وراء تسارع

عملية الاستيطان، إلى التغول على الأراضي الفلسطينية خاصة في القدس والضفة الغربية وبناء المزيد من الشقق الاستيطانية وفتح الطرق لجلب المزيد من المستوطنين."

ولوقف مشاريع ومخططات الاحتلال الإسرائيلي، شدَّد المختصان، على ضرورة وضع مخطط استراتيجية للمواجهة، وأن يكون هناك قرار دولي يلزم الاحتلال بوقفها، والتوجه لمحكمة الجنايات الدولية لفضح جرائم وانتهاكات الاحتلال المرتكبة بحق الفلسطينيين.

وأعلنت سلطات الاحتلال، أول من أمس، عن مصادرة ٢٣٤٢ دونمًا من منطقة أريحا بالضفة الغربية لغرض توسيع مستوطنات في المنطقة، ولم تلتفت للانتقادات الدولية، التي صدرت بعد إعلان الاحتلال عن قرارها الأولي في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير الماضي، عن مصادرة ١٥٤٠ دونمًا، بل زادت المساحة إلى أكثر.

وقال خبير الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية الفلسطينية خليل التفكجي: إن الاستيطان والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في القدس المحتلة، ما زال مستمرًا وكثيفًا جدًا من أجل تنفيذ مشروع القدس عام ٢٠٢٠، الذي يقضي بإقامة ٥٨ ألف وحدة سكنية هناك.

وأشار التفكجي لصحيفة "فلسطين" إلى أنه تمَّت المصادقة العام الماضي على بناء أكثر من خمسة آلاف وحدة سكنية في مدينة القدس، لافتًا إلى وجود مشاريع في مدينة القدس قيد الإنشاء منها حوالي ٩٢٠ وحدة سكنية في منطقة "راموت" والتي بدأت الإنشاءات بها عام ٢٠١٥ ولا زالت مستمرة، رغم أن المشروع صودق عليه عام ٢٠١٠.

ولفت إلى استمرار إقامة البنية التحتية لهذه المستوطنات وفتح الشوارع، مشيرًا إلى أن الاحتلال انتهى من مشروعي شارع رقم "٢٠ و٢١" الذي سيتم افتتاحهما بعد شهور إلى جانب مشروع السكك الحديدية التي تربط المستوطنات.

وذكر أن عمليات الاستيطان في مدن الضفة الغربية تستمر بشكل كبير، مبينًا أن الاحتلال انتهى من بناء أكثر من أربعة آلاف وحدة سكنية تم الانتهاء منها في الضفة الغربية، لافتًا إلى أن مصادرة الأراضي في منطقة الأغوار يندرج لتوسيع المستوطنات تحت أسباب اقتصادية بحجج أمنية، يضاف لها قضية فتح الشوارع، والمصادقة على التوسع الاستيطاني الذي سيكون في المستقبل وفق المشروع الذي وضع في عام ١٩٧٩ "ميتد ياهو دروبلس" لتسكين مليون مستوطن في الضفة الغربية والقدس.

وعن مواجهة المشاريع الاستيطانية، قال التفكجي: "إن مواجهة المشاريع الاستيطانية التي يتمّ الإعلان عنها وتنفيذها بين الفينة والأخرى يحتاج لإعادة تقييم المرحلة الماضية مع الاحتلال الإسرائيلي، ووضع مخطط استراتيجي للمواجهة والتوجه لمحكمة الجنايات الدولية وفضح الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة."

بدوره، أكد خبير شؤون الاستيطان عبد الهادي حنتش، أن استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي

الفلسطينية مستمر ولم يتوقف بعد، مضيفًا أن "الاحتلال يركز عملياته الاستيطانية على مدينة القدس."

وبين حنتش لصحيفة "فلسطين" أن حجم الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي حتى اللحظة وصل أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية، مضيفًا أن "العملية مستمرة على الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال من أجل تنفيذ مخططات استيطانية قديمة."

وقال: "إن الاحتلال يهدف لمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية بزعم أنها أراضٍ إسرائيلية ويجب الاستيطان فيها في كل مكان، ما يؤكد استمرار الاستيطان"، لافتًا إلى أن ذلك ينذر بمحاصرة المدن الفلسطينية وتفريغ سكانها الأصليين.

وعن استيلاء الاحتلال على ٢٣٤٢ دونمًا من مدينة أريحا في الضفة الغربية، قال حنتش: إن "الاحتلال الإسرائيلي ينفذ مخططات قديمة غير معلنة ويعمل على تنفيذها على مراحل."

وأوضح أن هذا الاستيلاء يأتي تنفيذًا لخطة "ألون" لسنة ١٩٧٠ الذي يقضي بالاستيلاء على شريط من الأراضي يمتد من شمال فلسطين وبمحاذاة نهر الأردن والبحر الميت ويتراوح عرضه من ١٣-١٥ كيلو متر وصولًا لجنوب الضفة الغربية.

وبيَّن أن الاحتلال الإسرائيلي استولى عام ١٩٧٨ (٣٣%) من منطقة الأغوار، في حين صادر ٢٥٠ ألف دونم عام ١٩٩٦ جنوب شرق محافظات الخليل، واستولى على ١٣٨ ألف ٩٦٢ دونمًا عام ٢٠٠٩ في المنطقة الواقعة جنوب أريحا وتمَّ ربطها لتنفيذ مخطط "ألون" بشكل كامل.

وتابع حنتش: لا يمكن وقف الاستيطان إلا بقوة دولية، وأن يكون هناك قرار دولي يلزم الاحتلال الإسرائيلي بوقف مشاريعه الاستيطانية وإلزامه بتنفيذ القوانين والمواثيق الدولية."